

Distr.: General
22 March 2001
Arabic
Original: English

بيان صادر عن رئيس مجلس الأمن

في الجلسة ٤٣٠٤، التي عقدها مجلس الأمن في ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠١، فيما يتعلق بنظر المجلس في البند المعنون ''الحالة في البوسنة والهرسك''، أدلى رئيس مجلس الأمن، باسم المجلس، بالبيان التالي:

''يرحب مجلس الأمن بالإحاطة التي قدمها الممثل السامي عن تنفيذ الاتفاق الإطاري العام للسلام في البوسنة والهرسك ومرفقاته (المعروف إجمالا باسم اتفاق السلام، S/1995/999، المرفق) بشأن الحالة في البوسنة والهرسك، ويشيد بجهوده في تنفيذ هذا الاتفاق.

''ويشجع مجلس الأمن على زيادة التعاون السياسي والاقتصادي الإقليمي وفقا لمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية وحرمة حدود البوسنة والهرسك والدول الأخرى في المنطقة.

''ويرحب مجلس الأمن بالحكومات الجديدة التي شكلت على مستوى الدولة ومستوى الكيان بعد الانتخابات العامة التي عقدت في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، ويدعوها إلى اتخاذ تدابير فعالة من أجل إحراز مزيد من التقدم في ما يتعلق بعودة اللاجئين وتوحيد مؤسسات الدولة والإصلاح الاقتصادي. كما يرحب بالتقدم المحرز في مجال إنشاء هوية دفاعية على مستوى الدولة، في امتثال كامل لأحكام اتفاق السلام ذات الصلة، ويشجع رئاسة البوسنة والهرسك على الانتهاء دون إبطاء من التفاصيل التي لم يتم التوصل إلى حل بشأنها.

''ويرحب مجلس الأمن بإنشاء اللجنتين الدستوريتين لحماية المصالح الحيوية للشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك من أجل تيسير تنفيذ ''قرار الشعوب الثلاثة المكونة للبوسنة والهرسك'' الصادر عن المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠، ويطلب من برلماني الكيانين أن يدخلا في النقاش المتعلق

بالتعديلات التي يتعين إدخالها على دستور كل منهما في ضوء المقترحات التي بحثتها اللجنتان الدستوريتان.

"ويحيط مجلس الأمن علما بالقيام في الآونة الأخيرة بإبرام اتفاق العلاقة الخاصة بين جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وجمهورية صربسكا، ويحث الممثل السامي على رصد تنفيذه وأي تعديلات إضافية تدخل عليه، بغية كفالة أن يظل منسجما مع السلامة الإقليمية للبوسنة والهرسك بكاملها وسيادتها، ومع اتفاق السلام.

"ويدين مجلس الأمن التحركات التي قام بها مؤخرا من جانب واحد ما يدعى بالمؤتمر الوطني الكرواتي بهدف إقامة حكم ذاتي كرواتي، في تعارض صريح مع أحكام اتفاق السلام، ويطلب من جميع الأطراف أن تؤدي أعمالها في إطار المؤسسات القانونية والإطار الدستوري للبوسنة والهرسك وكيانيها. ويعرب المجلس عن دعمه لما يتخذه الممثل السامي من إجراءات بحق الأشخاص الذين يشغلون مناصب عامة ممن يتبين أنهم انتهكوا التزامات قانونية يفرضها اتفاق السلام أو أحكام تنفيذه.

"ويرحب مجلس الأمن بالتقدم المحرز في مجال عودة اللاجئين وتنفيذ قانون الملكية في عام ٢٠٠٠، ولكنه لا يزال قلقا إزاء بطء عودة اللاجئين، ولا سيما في المناطق الحضرية. ويشدد المجلس على مسؤولية السلطات المحلية في تسريع وتيرة العودة وتنفيذ قانون الملكية.

"ويحث مجلس الأمن جميع الأحزاب السياسية في البوسنة والهرسك وقادة كل منها على العمل بصورة بنَّاءة في إطار المؤسسات القانونية لهذا البلد بغية تنفيذ اتفاق السلام تنفيذا كاملا."